محددات الفساد في البلدان الاسلامية: دراسة تطبيقية لعينة مختارة للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)

د. نزار صديق الياس القهواجي

مدرس مباديء الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية/كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

alqahwachi@yahoo.com

The Determinants of Corruption in Islamic Countries: Un Empirical Study for Selected Sample for the Period (2000-2010)

ABSTRACT

This paper investigates the determinants of corruption in 52 out of 63 Islamic Developing Countries, the data of control of corruption index is taken from the World Bank Kaufman, et al, Version 2011. More recent data set from 2000 to 2010 concerning the determinants of corruption has been used and employed in the (Balanced Panel Data Regression Model). The empirical results indicate that the: (Rule of Law, Real GDP per capita, Consumer Price Index, Gross Government Expenditure representing the power of governmental centralization according to Lambsdorff, and Democracy Index) these determinants had a real and high significance in corruption. Therefore, these determinants are considered as the major variables affecting the control of corruption in the Islamic countries. It has become clear that the authoritarian regimes governing %65 in 52 Islamic countries had the major role in spreading corruption in a certain level but it was a (curbed corruption) ready for exploding as soon as these authoritarian regimes vanish, which may turn into democratic flawed or hybrid regimes.

Keywords: Control of Corruption, Islamic Developing Countries, Determinants, Panel Data Regression Model, Authoritarian Regimes.

الخلاصة

تتقصى هذه الدراسة محددات الفساد في ٥٢ من ٦٣بلدا اسلاميا ناميا، و تم الاعتماد على بيانات البنك الدولي الخاصة بمتغير السيطرة على الفساد التي تم بنائها من قبل (Kaufman) واخرون في الاصدار المنشور عام ٢٠١١، فيما تم استخدام البيانات الاكثر حداثة للفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٠ عن العوامل المؤثرة في الفساد، وتوظيف البيانات في (انموذج انحدار البيانات التجميعية المتوازن). لقد كانت نتائج التطبيق تشير الى ان (حكم القانون، متوسط دخل الفرد الحقيقي، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، اجمالي الانفاق الحكومي الذي يمثل قوة المركزية الحكومية كما اشار اليها الخبير والكاتب Lambsdorff في الفساد، الرقم القياسي للديمقراطية) هذه المحددات كانت ذات معنوية عالية وحقيقة التأثير في الفساد، ولهذا تم اعتبارها من اهم العوامل المؤثرة والمحددة في السيطرة على الفساد في البلدان الاسلامية، لقد تبين بان الانظمة السلطوية التي تحكم ٦٥% من مجموع ٥٢ بلدا اسلاميا، كان لها الاثر الكبير في تفشي الفساد عند مستوى معين، ولكنه في نفس الوقت مكبوتا قابل للانفجار حال زوال هذه الانظمة السلطوية، والتي قد تصبح فيما بعد انظمة ديمقراطية متصدعة (هشة) او هجينية .

المقدمة

ان الفساد متواجد منذ امد بعيد، وسوف يستمر بالتواجد في الوقت الحاضر والمستقبل، وقد يتعاظم ويتطور، مالم يتم محاربته بأساليب متنوعة ومتطورة وفعالة من قبل الحكومات.

لقد بدأ الاقتصاديون بالتقصي والبحث في مجال محددات الفساد، او العوامل المؤثرة في الفساد منذ العقد الاخير من القرن العشرين وحتى الان، معتمدين بذلك على ما هو متوفر من بيانات عن هذه الظاهرة لبلدان العالم مثال ذلك دراسة كل من: (Abdiweli and Hodan, 2003; Mocan, 2004; Hafeez and Naveed, 2006; Ghulam and Anwar, 2007). مما لاشك فيه بان الفساد من وجهة نظر الاقتصاد التشريعي يعد نمطا من انماط السلوك المنحرف، ومن المؤسف بانه اصبح ظاهرة آخذة بالانتشار في جميع بلدان العالم لأسباب وظروف اجتماعية، وسياسية، وادارية، واقتصادية، و لظروف غير طبيعية كالحرب والاحتلال. فالفساد يرد في القرآن الكريم بعدة معان منها: (الفساد الشامل في الارض والسماء، الفساد في الكون كله، الفساد بمعناه المادي، الفساد بمعناه المعنوي، الفساد مرتبطا بغيره من الآثام، الفساد مقارنا بينه وبين الاصلاح والصلاح، الفساد كسلوك ينال صاحبه العقاب الشديد، الفساد كسلوك منهي عنه).

لغرض الدراسة والتحليل فقد تم تجميع سلاسل زمنية للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠) عن بيانات متنوعة شملت ظاهرة الفساد موضوع الدراسة وعددا من المتغيرات التفسيرية الاخرى لـ (٥٢) بلدا اسلاميا منتميا لمنظمة التعاون الاسلامي والبالغ عددها (٦٣) بلدا اسلاميا حتى عام ٢٠١٢، ولغرض البحث القياسي فقد تم الاستعانة ببيانات الرقم القياسي للسيطرة على الفساد الصادر عن البنك الدولي كمعبر عن هذه الظاهرة.

تأتي اهمية البحث من خلال استكمال ماذهبت اليه الدراسات في تحليل محددات الفساد وخاصة دراسة (Ghulam and Anwar, 2007) اذ لا توجد أية دراسة بحثت في مجال محددات الفساد في البلدان النامية (الاسلامية) حصرا، كما تم استخدام انموذجا للبيانات التجميعية (المتوازن) لأول مرة لتوفر وتكامل البيانات، ان الانموذج التجميعي المتوازن يعتمد على سلاسل زمنية متكاملة سواء من ناحية المتغير التوضيحي (السيطرة على الفساد)، ام المتغيرات التفسيرية الاخرى. اضافة لذلك فان معظم الدراسات والبحوث استخدمت عند التحليل الكمي بيانات الرقم القياسي للفساد الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية، في حين تم استخدام الرقم القياسي للسيطرة على الفساد الصادر عن البنك الدولي بعد اجراء بعض التحويرات عليه ليصبح اكثر وضوحا وسهولة في فهم ظاهرة الفساد.

لقد وُصفَت البلدان الاسلامية على انها من اكثر البلدان فسادا، وعزت بعض الدراسات بشكل غير مباشر الى ان ثقافة الدين الاسلامي الحنيف هي المشكلة في تفشي هذه الظاهرة، في حين شكك البعض الاخر بذلك دون وجود دليل او توضيح مقنع بذلك.

ومن هذا المنطلق فان الهدف الاساس من الدراسة تكمن في توضيح وتحديد التركيبة الفعلية المؤثرة في ظاهرة الفساد في الدول الاسلامية بشكل عام، وابراز الدور الحقيقي للأنظمة السلطوية القابضة على الحكم، والتي لا ترغب باي حوار او تطوير او أية عملية اصلاح ادت الى انتشار الفساد وتعاظمه وطغيان ثقافة المادة الغير المشروعة عن ثقافة ومبادئ الدين الإسلامي.

ينطلق البحث من فرضية مفادها بان هناك عوامل معينة مؤثرة في الفساد في البلدان الاسلامية، اثرت في الشعوب المسلمة، وطغت على (الثقافة الاسلامية الصحيحة التي تنهي هذا الفعل قلبا وقالبا).

لغرض اثبات فرضية البحث فقد تم الاستعانة *بالمنهج التحليلي* الاقتصادي القائم على تحليل البيانات باستخدام الاساليب والادوات الاحصائية والرياضية عند اجراء عملية القياس والاختبار والتحليل، كما تم الاستعانة *بالمنهج الوصفي* في تدعيم الجانب النظري من خلال ما توصلت اليه الدراسات من افكار وتحليل والتي كانت بمثابة خبرات سابقة بهذا الشأن سواء أكانت دراسات او تقارير (عالمية، أو إقليمية، أو محلية) منشورة في المجلات الاكاديمية المتخصصة أم منشورة في المراكز البحثية ذات الصلة.

لقد ارتكزت الدراسة على خمسة مباحث اساسية، تناول المبحث الاول *تطور دراسة الفساد في البحوث التطبيقية*، وفيه تم متابعة الخبرات المحلية والاقليمية والعالمية في مجال دراسة محددات الفساد، في حين تطرق الثاني الى *مفهوم الفساد في الشريعة الاسلامية و الاقتصاد الوضعي* وفيه تم توضيح الفرق بين المفهومين بشكل مركز وبسيط، واشتمل الثالث على *الاسلوب المتبع في البحث* وضحنا فيه الادوات الرياضية والاحصائية التي سيتم استخدامها في الدراسة، كما تم توصيف الانموذج القياسي الذي سيتم استخدامه، ومن ثم تحديد اهم العوامل المؤثرة في الفساد. وفي المبحث الرابع حاولنا اعطاء *توصيف للمتغيرات المستخدمة، ومصادر البيانات* مستعينين بالرسوم والاشكال البيانية التي تم عملها باستخدام البيانات الخاصة بالباحث والتي تم تجميعها من مصادر عالمية رصينة ومحترمة موثوق فيها. اما الخامس فقد جاء مكملا ومحللا للمباحث السابقة و تثبيت خلاصة العمل التطبيقي من خلال *نتائج التطبيق الاحصائي* وخرج الباحث الى استنتاج مهم تمثل بسيناريو غريب من نوعه كانت قد مرت به البلدان الاسلامية وما زالت تعيشه حتى وقتنا الحالي .

اولا. تطور دراسة الفساد في البحوث التطبيقية

ان الفساد متواجد منذ امد بعيد، وسوف يستمر بالتواجد في الوقت الحاضر والمستقبل، وقد يتعاظم ويتطور، مالم يتم محاربته بأساليب متنوعة ومتطورة وفعالة من قبل الحكومات [١].

لقد تحول الفساد من مشكلة محلية وقومية منحصرة علي نطاق ضيق في بعض مناطق العالم، الى ظاهرة عالمية ذات قوة متعاظمة في التأثير في مختلف بلدان العالم، فليس هناك بلد او اقليم يمتلك الحصانة ضده [٢].

لقد اصبح الفساد أشبه بمرض السرطان الذي يتغذى على النسيج الاجتماعي، ويدمر الوظائف الحيوية له، من خلال الإضرار بـ(الثقافة، والسياسة، والهيكل الاقتصادي) [٣].

ان الفساد سيء، ليس فقط لان الاموال تنتقل من يد الى اخرى، وليس فقط لان الفاسدين يتشاركون ويحتكرون فيما بينهم المنافع والاموال، ولكن بسبب الاستهانة الكبيرة بحياة الانسان والمواطن، والتحول الكامل من تمثيل وخدمة العامة والتعبير عن حقوقهم ومصالحهم، الى تمثيل الذات من خلال الانانية وحب النفس واستغلال المنصب الرسمي لتحقيق المصلحة الخاصة بالتكسب غير المشروع [٤].

إن دراسة الفساد وعواقبَه ذات تاريخ طويل في علم الاقتصاد، إذ ترجع على الأقل إلى الأدبيات التي تم تقديمها في موضوع البحث عن الاجر او التكسب Rent Seeking لكل من: (Tullock, 1967; Krueger, 1974; RosAckerman, 1978 Posner,1975; Buchnan, Tollison and Tullock, 1980, Bhagwati , 1982) وآخرون. بيد أن الأعمال التطبيقية التي تمت بعدها في هذا المجال كانت محدودة حتى تسعينيات القرن العشرين، والسبب يعود إلى حد ما لندرة البيانات الخاصة بهذه الظاهرة، ولصعوبة قياس كفاءة عمل المؤسسات الحكومية فالفساد بحكم سلوكه وطبيعته صعب القياس وعمله يكون في الخفاء [٥].

وبسبب قلة البيانات والدراسات التطبيقية عن هذه الظاهرة وخاصة في فترة الستينيات من القرن العشرين، كانت الافكار الاكاديمية آنذاك واقعة في جدل ما بين رأيين متعاكسين في علاقة الفساد بالنمو الاقتصادي، *الراي الاول* كان مؤيدا للفساد اذ تم اعتباره عاملا ايجابيا مؤثرا في تسهيل سير الاعمال لتخطي البيروقراطية، وبالتالي التسريع من حركة راس المال فزيادة النمو الاقتصادي، مثال ذلك دراسة (Huntington, 1968; Leff, 1964)، أما *الرأي الثاني* فقد تبنى فكرة مفادها بان الفساد مؤذ ومقوض للنمو الاقتصادي، لأنه يعمل على عدم الاستقرار الاقتصادي، كما يسهم الفساد بإضعاف كفاءة السياسات الاجتماعية، ويضعف من توطن واستقرار الاسواق والموارد، ومن مؤيدي هذه الفكرة : (Myrdal, 1968 ; Rose - Ackerman, 1978; Theobald, 1990) لقد تأكد المشهد الثاني في تسعينيات القرن العشرين من خلال البحوث التطبيقية التي اجتمعت بالراي على ان الفساد مؤذٍ للنمو الاقتصادي، كما في دراسة Mauro, 1995 . مد كبير من الدراسات التطبيقية والنظرية المتنوعة بدأت في التسعينيات من القرن العشرين نذكر على سبيل المثال لا الحصر دراسة كل من: (Alam, 1989; Leiken, 1997; Naim, 1995) اثبتت بان الفساد ظاهرة عالمية تنتشر بالعالم وتؤثر سلبيا بالنمو الاقتصادي فتضعفه [٦] .

يذكر المنظر والخبير الاقتصادي في الفساد (لامبسدورف- Lambsdorf) وهو (أحد اهم المساهمين في بناء الرقم القياسي لأدراك الفساد والاكثر استخداما وشهرة من قبل الباحثين) بان هناك تنوعا كبيرا في الدراسات التي بُحِثتْ في هذا المجال، وهي تقع بشكل عام بين (*المحددات)* للفساد، و(*النتائج*) التي يتمخض عنها وجود الفساد، فمعظم هذه الدراسات اعتمدت عند التطبيق و التحليل على بيانات المقطع العرضي، او بيانات تجميعية مبنية على بيانات المقطع العرضي لتشمل بلدانا معينة بذاتها، أو البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء [٧]، كما اكد لامبسدورف على ان هناك متغيرات معينة تعمل في كلا الجانبين، اي تؤثر وتتأثر بالفساد، ما يعني وجود تداخلا منطقيا للعلاقة والسببية في الاثر والتأثير لهذه المتغيرات، منها على سبيل المثال: (متوسط دخل الفرد، التفاوت في توزيع الدخل او الفقر، التضخم، الجريمة، التجارة والانفتاح الاقتصادي، غياب التنافسية، الانفاق الحكومي، التدفق الدولي من السلع وراس المال ، المساعدات الخارجية، الضعف السياسي) [٨].

لقد بدأ الاقتصاديون بالتقصي والبحث في مجال محددات الفساد، او العوامل المؤثرة فيه منذ العقد الاخير من القرن العشرين وحتى الان، معتمدين بذلك على ما هو متوفر من بيانات عن هذه الظاهرة لبلدان العالم مثال ذلك دراسة كل من: (Abdiweli and Hodan, 2003; Mocan, 2004; Hafeez and Naveed, 2006; Ghulam and Anwar, 2007) وبسبب اهمية هذه الدراسات وقربها من موضوع البحث، نرى بانه من المناسب ذكر نبذه مختصرة عن كل منها و كما يأتي:

١. تناولت دراسة Abdiweli & Hodan, 2003محددات الفساد بين بلدان العالم: دراسة مقارنة. لقد غطت هذه الدراسة فترة التسعينيات من القرن العشرين، واستخدمت الرقم القياسي للفساد الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية، وهي تعد احدى الدراسات المهمة التي بحثت في مجال محددات الفساد، واعتمدت على بيانات المقطع العرضي لـ(١١٨) مشاهدة او بلد، و يذكر الباحثان بان هناك دراسات سابقة بحثت في مجال محددات الفساد مثل دراسة كل من: (DiTella, 1997; LaPorta, 1997, Treisman, 1999a, 1999b; Swammy et al, 2001)، واكدت دراسة (Abdiweli & Hodan, 2003) على داخلية الفساد في التأثير بالنمو الاقتصادي. لقد حاولت الدراسة ان تشرح سبب تباين الفساد بين بلدان العالم (المتقدم و النامي) على حد سواء، والذي يعزى الى مجموعة من المتغيرات التفسيرية اهمها: (مستوى الناتج المحلي الاجمالي، مستوى التعليم، كفاءة القضاء، حجم الانفاق الحكومي، الحرية الاقتصادية والسياسية، المساعدات الاجنبية، نوعية النظام السياسي الحاكم)، اهم استنتاج يكمن في ان البلدان ذات البيروقراطية العالية وذات النظام القضائي غير الكفوء وذات النظام التعليمي المتدني، تعاني من تأثير واسع للفساد، ولكي تستطيع ان تخفض من تأثيره، وتزيد من النمو الاقتصادي فانه لابد من تحسين (النظام القانوني والتشريعي، و الاستثمار في المجال التعليمي، مع تقليص حجم تدخل الدولة في الاقتصاد باتباع اللامركزية الحكومية، وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية) [٩]. ومن الملاحظ بان هذه الدراسة جمعت البلدان المتقدمة والنامية في عينة واحدة ثم عممت النتائج على صعيد العالم ككل.

٢. دراسة Mocan, 2004 جاءت تحت عنوان : ماهي محددات الفساد؟ اثباتات دولية باستخدام بيانات اقتصادية وسياسية واجتماعية خاصة ببلدان عينة البحث. ناقشت الدراسة محددات الفساد بشكل منفرد لكل بلد من البلدان الـ (٤٩) عينة البحث، كما ناقشت اتجاه السببية والعلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي (داخلية الفساد)، واعتمدت الدراسة على استمارات استبيانيه لجمع متغيرات تفسيرية ذات خصوصية تحمل صفات كل بلد من البلدان الـ (٤٩) ، كما تراوحت عدد المشاهدات التي تم تجميعها ضمن مدى يقع بين (٥٨٥ - ١٠٩١٧) مشاهدة لكل من البرتغال وانكلترا على التوالي، الامر الذي يتيح للباحث الانسيابية باختبار عدد كبير من المتغيرات التفسيرية على نطاق الاقتصاد الكلي و الجزئي، لقد تم اعتماد الرقم القياسي لإدراك الفساد والصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية ومقارنته مع الرقم القياسي الجديد للفساد الذي تم بناءه من قبل الباحث اعتمادا على استمارات استبيانيه، وهو يعد معبرا حقيقيا عن خصوصية كل بلد موجود في عينة البحث، كما تم الاعتماد على بيانات المقطع العرضي لفترة التسعينيات، باستخدام متغيرات اخرى على صعيد الاقتصاد الكلي والجزئي، بحسب ما هو متوفر منها للفترة (١٩٧٥-١٩٩٥). اهم المتغيرات التفسيرية المستخدمة هي (الجنوسة من حيث مشاركة الرجل او المرأة في البرلمان، الثروة، التعليم، الحالة الاجتماعية للموظف، حجم المدينة، المصدر التاريخي القانوني للبلد، استمرارية العمل بالنظام الديمقراطي، الحروب التي مرت به بلدان عينة البحث، قوة القانون من خلال خطورة الحيازة والملكية او مصادرتها، السكان، توقعات الحياة..... ومتغيرات اخرى)، توصل الباحث الى استنتاج مهم مفاده: ان اي تحسن في نوعية المؤسسات العامة الحكومية، سيؤدي الى تخفيض حدة الفساد، واذا كانت نوعية المؤسسات عالية الجودة فان التأثير المباشر للفساد في النمو الاقتصادي سينعدم أو تقل حدته كثيرا [١٠] . ومن الملاحظ بان هذه الدراسة تعتبر مميزة جدا، لأنها قاست واختبرت تأثير العديد من المتغيرات التفسيرية داخل كل بلد، وكل اقليم،

واعتمدت على متغيرات كلية وجزئية كمحددات للفساد، فضلا عن انها وفرت عددا كبيرا من المشاهدات التي تعد من اهم ركائز البحث.

٣. الدراسة التي قام بها Hafeez & Naveed, 2006 والتي تقع تحت عنوان: محددات الفساد وعلاقته بالناتج المحلي الاجمالي (دراسة تجميعية). ناقشت ايضا العوامل المؤثرة في الفساد، وشملت الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٥)، تألفت الدراسة من مرحلتين، الاولى: تفرّعت الى قسمين ركز القسم الاول على تقدير الفساد باستخدام الانحدار المتعدد لمجموعة من المتغيرات التفسيرية المؤثرة في الفساد لـ (١٠٤) بلداً (ناميا ومتقدما) و فيها تم استخدام الأنموذج التجميعي غير المتوازن، أما القسم الثاني فقد تناول عند الاختبار والتحليل (٣٨) بلدا وظف فيه الأنموذج التجميعي المتوازن، وفي المرحلة الثانية: فقد تم تطبيق دالة تأثير الفساد في النمو الاقتصادي. لقد تم استخدام بيانات الرقم القياسي للفساد الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية ثم قام الباحثان بتجميع البيانات كمقاطع عرضية للفترات؛ (١٩٩٥-١٩٩٧)، (١٩٩٨-٢٠٠٠)، (٢٠٠١-٢٠٠٣)، (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، ولان الانموذج القياسي التجميعي المستخدم غير متوازن زمنيا Unbalanced Panel Data، فان عدد المشاهدات كانت اقل من ١٠٤*٤=(٤٦٤)، ومن خلال التطبيق القياسي اتضح بان اهم المحددات المؤثرة في الفساد هي: (مستوى متوسط دخل الفرد الحقيقي، معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي، الانفاق العام على التعليم، الاستثمار الاجنبي المباشر، معدلات البطالة، النمو السكاني، نوع الديانة)، وبالرغم من ان بعض المتغيرات التفسيرية كانت غير معنوية مثل (الاستثمار الاجنبي المباشر، الانفتاح الاقتصادي، النمو السكاني) الا ان العلاقة (الاشارة) كانت صحيحة في تأثيرها بالفساد[١١]. لقد كانت اهم النتائج التي توصل لها الباحثان بان البلدان الاسلامية تعد اكثر فسادا عن غيرها من البلدان الغير المسلمة، وعزا سبب ذلك الى انه قد تعاني البلدان الاسلامية من الفقر، وعلى الرغم من ذلك فقد استدرك الباحثان بالقول بان هذه النتيجة غير موثوق بها بسبب عدم معنوية هذا المتغير احصائيا (Hafeez & Naveed , 2006, p 43). كما ان الدراسة اعتبرت متوسط دخل الفرد من اهم المتغيرات التفسيرية المؤثرة في الفساد بسبب معنويته العالية لأنه اذا ازداد لوغاريتم متوسط دخل الفرد بنسبة (٣%) فان الفساد سيقل بمقدار نقطة واحدة من عشر نقاط كلية.

٤. أما دراسة Ghulam and Anwar, 2007 فقد تمحورت في مجال (محددات الفساد في البلدان النامية) حصرا، وبهذا فإنها تعد مميزة لإدراكها بان الفساد يعد مشكلة اساسية وحقيقية وعائقا كبيرا امام تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، ان انتشار الفساد وارتفاع مستواه في البلدان النامية يقوض من عمل الحكومة الجيدة، ويعمل على تشويه السياسات العامة، ومن ثم يؤدي الى فقدان توطن واستقرار الموارد، ويضر كثيرا بالقطاع الخاص، ويحجّم عمله ودوره الفعال في الاستثمار والنمو والتنمية الاقتصادية. في حين ان الفساد في البلدان المتقدمة يعد مسيطرا عليه وان مستواه منخفضا بالمقارنة مع البلدان النامية. لقد اعتمدت هذه الدراسة على الرقم القياسي لإدراك الفساد الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية، واعتمدت عند تمثيل المتغيرات بسنوات متباينة بحسب ما هو متوفر من بيانات عالميا، والتي وقعت ضمن الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٥)، ان هذه الدراسة اعتمدت على بيانات المقطع العرضي، كما تم تقسيم المنهج التحليلي الى ثلاث اقسام: تناول القسم الاول المحددات الاقتصادية المؤثرة في الفساد وهي (الحرية الاقتصادية مثل نسبة الانفتاح الاقتصادي والتجارة، ومستوى التعليم، ومستوى التنمية الاقتصادية

معبرا عنه بمستوى متوسط دخل الفرد، والتفاوت بتوزيع الدخل معبرا عنه بمعيار جيني)، وفي القسم الثاني؛ تم تناول المحددات الغير الاقتصادية المؤثرة في الفساد وهي؛ (محددات اجتماعية سياسية، ومحددات دينية، والرقم القياسي للديمقراطية، وحرية الصحافة، ونسبة المكون الديني من السكان). وفي القسم الثالث؛ تم تطبيق الانحدار المتعدد ليضم كلا النوعين من المحددات (الاقتصادية والغير الاقتصادية)، لقد تم تطبيق الدراسة على (٤١) بلدا ناميا، كما قام الباحثان بإعادة بناء الرقم القياسي للفساد لتسهيل وتوصيف وتحليل النتائج من خلال عكسه فبدلا من كون القيمة (صفر) تعني فسادا كبيرا او عظيما والرقم (عشرة) معناه بان الفساد ضئيلا او مسيطرا عليه، اصبح الرقم صفر يعني (فسادا ضئيلا) والعشرة تعني بان (الفساد عظيما) [١٢]. لقد خرج الباحثان بمجموعة من الاستنتاجات من اهمها ان المتغيرات الاقتصادية تعد اكثر اهميةً وتأثيراً في الفساد مقارنة بالمتغيرات الغير الاقتصادية، ولهذا يوصي الباحثان بان تركز الحكومات عند المباشرة الفعلية في مكافحة الفساد ان تعتمد على المتغيرات الاقتصادية، كما وجد الباحثان بان تأثير مستوى التعليم ممثلا بمعدل الذين يجيدون القراء والكتابة Literacy Rate معنويا او حقيقيا، و ذو علاقة ايجابية مع الرقم القياسي الجديد للفساد اي كلما ازداد مستوى التعليم في البلدان النامية بحوالي ١,٢% كلما ازداد الفساد بحوالي نقطة واحدة من عشرة نقاط Ghulam and Anwar, 2007, p759. ولقد كان المتغير الثقافي الديني للمنطقة الاسلامية بحق احدى اهم النتائج المفاجئة بالدراسة اذ اتضح بان دور الدين ضعيف وغير معنوي التأثير في السيطرة على الفساد، واقترح الباحثان بان تكون المسؤولية واقعة على القادة (السياسيين والدينيين) في توعية الجمهور بالفساد ومكافحته Ghulam and Anwar, 2007, p762 .

ثانيا. مفهوم الفساد في الشريعة الاسلامية و الاقتصاد الوضعي

ان نظرة الدين الاسلامي للفساد تعد اكبر واشمل من نظرة الاقتصاد الوضعي للفساد ولهذا كان لابد من تبيان الفرق بين الاثنين وكما ياتي:

١. مفهوم الفساد في الشريعة الاسلامية

جاء في تفسير الماوردي ان الفساد بمعناه الواسع (هو فعل ما نهى الله عنه، وتضييع ما أمر بحفظه، او العدول عن الاستقامة الى ضدها)، وهو منهي في الشريعة الاسلامية بقوله تعالى؛ **(وإذا تَولّى سَعى فِي الارضِ ليُفسِدَ فيها ويُهلكَ الحَرْثَ والنَّسْلَ واللهُ لا يُحبُّ الفسادَ)** {البقرة:٢٠٥ } فالفساد غير محبب عند الله، وجعل الله عاقبة المفسدين الطرد من رحمته يوم القيامة [١٣] .

لاشك بان الفساد نمط من انماط السلوك المنحرف، ومن المؤسف بانه اصبح ظاهرة آخذة بالانتشار في جميع بلدان العالم لأسباب وظروف اجتماعية، وسياسية، وادارية، واقتصادية، و لظروف غير طبيعية كالحرب والاحتلال. والفساد يرد في القرآن الكريم بعدة معان منها: (الفساد الشامل في الارض والسماء، الفساد في الكون كله، الفساد بمعناه المادي، الفساد بمعناه المعنوي، الفساد مرتبطا بغيره من الآثام، الفساد مقارنا بينه وبين الاصلاح والصلاح، الفساد كسلوك ينال صاحبه العقاب الشديد، الفساد كسلوك منهي عنه)، وبهذا يكون للفساد انواع عديدة وهي؛ (الفساد السياسي، الفساد الاقتصادي، الفساد الثقافي، الفساد الاجتماعي، الفساد التربوي، الفساد الصحي، الفساد الاسري، الفساد الفردي) [١٤].

لقد قدمت الشريعة الاسلامية بنظامها المتميز ومبادئها الراقية وقواعدها المستمدة من كتاب الله وسنة رسوله فكرا اقتصاديا واضحا يعمل على تحقيق العدالة والمساواة بين الناس، فنشرت الفضيلة، وحذرت من الرذيلة، ودلت على طريق الخير ونهت عن سلوك طريق الشر واسبابه، بل ووضعت حلولا للمشكلة الاقتصادية والاجتماعية التي تتسبب في اقتراف الفساد. في الحقيقة لم يكن هناك تعريفا واضحا للفساد عند المحدثين من علماء الاقتصاد الاسلامي، ولكن من خلال الاجتهاد للفقهاء في مجال عقود المعاملات وما يرتبط به من النشاط الاقتصادي يمكن ان نعرف الفساد على انه : جعل الجانب المادي الهدف الوحيد للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه الانسان المعاصر دون مراعاة للقيود الشرعية التي تنظم احكام المال، والقيم والمبادئ الاخلاقية والروحية. وللفساد الاقتصادي صور عديدة في القرآن الكريم منها (فساد اقتصادي بمعصية الله عز وجل والكفر بنعمه، فساد اقتصادي في المعاملات التجارية في البيع والشراء والكيل والغش بالسلع والخدمات، فساد اقتصادي يهلك الحرث والنسل بالاعتداء على الاخرين والاستيلاء على ثروات البلد ، النصب والاحتيال والرشوة والمحسوبية والمنسوبية في تعيين الافراد في الوظائف وفي اجراء المعاملات) [١٥].

٢. مفهوم الفساد في الاقتصاد الوضعي

جاء في القاموس العصـري التعليمي لأكسـفورد (The Oxford Advanced Learner Dectionary-2000) ، بأن الفساد هو ذلك السلوك غير المشروع من قبل أصحاب النفوذ والسلطة والذي يجعل الإنسان يغير من معاييره الأخلاقية إلى معايير لا أخلاقية، مما يجعلنا نستنتج بأن الفساد يرتبط بعنصرين هامين هما السلطة والأخلاق[١٦].

كما عُرّف الفساد من قبل Joseph J.Senturia,1931 على أنه "سوء استخدام السلطة العامة من أجل منافع شخصية"، وهذا التعريف يعد شائعا في معظم الدراسات، لاتصافه بالوضوح والاختصار. كما حاولت الأمم المتحدة عام (١٩٩٩) إيجاد تعريف شامل يمكن تداوله من قبل الجميع فعرّفته على أنه سلوك التفرد الشخصي أو هو انحراف الموظفين الرسميين عن مجموعة من مسؤولياتهم واستغلال قوة المنصب الرسمي لخدمتهم الشخصية ولضمان منافعهم الخاصة [١٧]. ولقد انتقد Vito Tanzi, 1998 هذين التعريفين بكونهما يركزان على القطاع العام دون وجود طرف آخر وهو القطاع الخاص وخاصة الشركات الكبيرة ذات النفوذ والفعالية، لذلك عرف الفساد على انه سلوك عالمي مستقل يعتمد على العلاقات القوية في تحقيق منافع شخصية وذاتية*لكل* من يتعامل به أو يتعاطاه[١٨].

وينشأ الفساد عند حدود التماس فيما بين القطاع الخاص والقطاع العام، فعندما يكون هناك تقبل بتعاطي الرشوة من الجانبين عندها سينشأ الفساد[١٩]، فكلما كان لدى المسؤول سلطة أو قدرة على توزيع تكلفة أو منفعة ما على القطاع الخاص، فإن حوافز الرشوة ستتولد. وهكذا فان الفساد يعتمد على حجم المنافع والتكاليف الواقعة تحت سيطرة المسئولين العموميين في حين أن عددا من الأفراد والشركات، مستعدون للدفع مقابل الحصول على هذه المنافع وتجنب التكاليف. وهناك سلسلة مترابطة إذا حدثت عندئذ سينشأ الفساد العظيم أو الفساد الضئيل الشأن أو الفساد الشخصي، إذ يتألف الفساد من ثلاثة عناصر هي (القوى الفاعلة للقطاع الخاص، والموظفون غير المنتخبون، والموظفون والسياسيون المنتخبون). فإذا التقت العناصر الثلاثة فيما بينها عندئذ سينشأ الفساد العظيم، ويحصل الفساد المتوسط المستوى من ارتباط القوى الفاعلة للقطاع الخاص مع الموظفين والسياسيين المنتخبين، في حين يأتي الفساد الشخصي (قليل الشأن) كنتيجة لارتباط القوى الفاعلة في القطاع الخاص مع الموظفين غير المنتخبين [٢٠] في حين وضع العالم الأمريكي المتخصص في "الفساد السياسي (Heidenheimer ArnoldJ) تصنيفاً عالمياً للفساد حسب المستويات من وجهة نظر المجتمع إذ يدخل في مفهوم الفساد (المحسوبية والمنسوبية والمحاباة للأقارب

والمعارف) فضلا عن الرشوة وهو كالتالي؛ الفساد الأبيض، وهو يمثل ابسط أنواع المستويات من الفساد واقلها إضرارا، الأمر الذي لا يمكن اعتباره على انه شاذ وغير مشروع قانونياً في المجتمع، فهو متواجد بشكل كبير في المجتمع ويعرف على أنه جزء من التقاليد والعادات، وقد تختص فيه بعض العائلات بشكل دائمي. أما المستوى الثاني فهو الفساد الرمادي الذي يعد من أكثر الأنواع إبهاماً وتخفيا، فهو يعد غير شرعي عند ممارسته، وليس من الضروري اعتباره عملا شاذا من قبل المجتمع، فالفساد الرمادي وفق المعيار الشائع عند العامة يستحق التوبيخ. أما الفساد الأسود فهو مؤكد وواضح عند الجميع ولهذا فهو محتقر ومكروه بشكل عام، ويستحق القصاص وإنزال العقوبة القانونية لمتعاطيه لأنه غير مشروع قانونيا واجتماعيا وشاذ عند العمل به[٢١].

وهناك عدد من المنظمات الدولية والبحثية ذات الاختصاص استطاعت تكميم هذه الظاهرة من خلال جمع بيانات وعمل مسوحات واستمارات استبيان منتظمة لآراء أصحاب شركات محلية وأجانب وخبراء في المنظمات والمؤسسات الضريبية الحكومية للبلدان، وخبراء اقتصاديين وسياسيين وصناع قرار مرموقين في المجتمع على صلة بالموضوع لكل بلد، وكانت ثمرة ذلك الخروج برقم قياسي خاص بالفساد. ويمكننا أن نتعرف على أهم ثلاثة أنواع للأرقام القياسية لأدراك الفساد[٢٢] وهي كالآتي:

١. الرقم القياسي لأدراك الفساد (Transparency International - TI) و الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية و جامعة Goettingen منذ عام ١٩٩٥، ان هذا الرقم مبني على مساهمات متنوعة من المسوحات والخبرات التجميعية ورجال الاعمال لمحللين محليين لكل بلد، فضلا عن تقديم المساعدة من قبل (١٢) مؤسسة مستقلة [٢٣].

٢. الرقم القياسي للسيطرة على الفساد والصادر الصادر البنك الدولي والذي تم قياسه من قبل (Kaufmann, Kray and Zoidolobaton)، وهذا الرقم يعتمد ايضا على بيانات المخاطر السياسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) [٢٤].

٣. الرقم القياسي للخطورة السياسية ويدعى أيضا بدليل خدمات الخطورة السياسية والصادر عن شركة خدمات المخاطر السياسية (political Risk Services, Inc) عن جامعة ماريلاند للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٨).

وهناك مؤسسات أخرى قاست الفساد إلا أن معظم الباحثين يركزون على استخدام هذه الأرقام سالفة الذكر. واهم ما يميز الرقمين الأولين أن البيانات لكلتيهما تبتدئ بعام (١٩٩٦) والى حد الآن وبشكل منتظم، كما أن نسبة التشابه بينهما تبلغ ٩٦% تقريبا وتتشابه مع مقياس الخطورة بنسبة (٥٥-٦٠)%. فيما تتميز بيانات البنك الدولي على عدد اكبر من البلدان لتصل الـ(٢٠٠) بلد تقريبا. فيما يصل عدد البلدان للرقم القياسي الثاني الـ(١٥٨) بلدا تقريبا عام (١٩٩٦) [٢٥]، أما مقياس الخطورة السياسية فيشتمل على (١٤٥) بلدا فقط.

ثالثا. الاسلوب المتبع في البحث

لغرض الدراسة والتحليل فقد تم تجميع بيانات متنوعة لسلاسل زمنية للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠) عن ظاهرة الفساد موضوع الدراسة وعددا من المتغيرات التفسيرية لـ (٥٢) بلدا اسلاميا منتميا لمنظمة التعاون الاسلامي والبالغ عددهم الكلي (٦٣) بلدا اسلاميا حتى عام ٢٠١٢، وتم استخدام بيانات الرقم القياسي للسيطرة على الفساد والصادر عن البنك الدولي من

قبل Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, (2012)، ان الرقم القياسي للسيطرة على الفساد يقع ضمن مدى خمسة تدرجات بين (±2.5) الرقم السلبي يعني لا يوجد سيطرة على الفساد (فساد عالي)، اما الرقم الموجب فهو يعني سيطرة عالية على الفساد. لقد قام الباحث بإعادة ترتيب هذا الرقم ليقع ضمن مدى جديد بين الصفر والخمسة من خلال اضافة العدد 2.5+ لكل قراءة ، ثم اعقبها بعد ذلك ضرب العدد الجديد × (20)، عندئذ اصبح الرقم القياسي الجديد يقع بمدى (٠-١٠٠)، الصفر يعني لا سيطرة على الفساد او فسادا عاليا، والمائة تعني سيطرة عالية على الفساد، ومن خلال اجراء الانحدار البسيط للرقم الجديد كدالة في الرقم الاصلي اتضح بان مستوى التشابه كبير جدا بلغ حوالي ٩٨% [٢٦].

ومن الجدير بالذكر بان مصدر هذه البيانات وفرت الرقم القياسي للسيطرة على الفساد لأكبر عدد من بلدان العالم منذ عام (٢٠٠٠) والبالغ عددها (٢٠٠) بلدا تقريبا واستمرت بزيادة عدد البلدان آنذاك ولحد الان، لقد بلغ عدد البلدان الاسلامية الخاصة بمجلس التعاون الاسلامي والمتوفرة بياناتها لـ(٥٢) بلدا اسلاميا للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠). مما يجعل من عينة الدراسة كبيرة ومتناغمة مع البيانات التي تم تجميعها عن المتغيرات التفسيرية الاخرى.

وبما ان المتغير التوضيحي (Y) هو الرقم القياسي للسيطرة على الفساد، فان دالة الفساد المستخدمة كالاتي:

$$Corruption = F(X1, X2, X3, \ldots, Xn) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

وبتطبيق انموذج الانحدار للبيانات التجميعية (Panel Data regression Model) ، سنحصل على الصيغة القياسية الاتية:

$$Y_{it} = \alpha_0 + \beta_1 X_{1it} + \beta_2 X_{2it} + \beta_3 X_{3it} + \ldots + \beta_n X_{nit} + u_{it} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

$$i = 1,2,3,\ldots\ldots\ldots\ldots,53$$

$$t = 1,2,3,4,\ldots\ldots\ldots,11$$

حيث ان (i) تعني عدد البلدان المستخدمة في الدراسة وهي (٥٣) بلدا، و (t) تمثل السلسلة الزمنية لكل بلد وعددها (١١) سنة، ومن الملاحظ بان كل بلد يحتوي على نفس العدد من السنوات والبالغ عددها احدى عشرة سنة فستكون عدد المشاهدات التجميعية الكلية للدراسة ٥٢×١١= (٥٧٢) مشاهدة، مما يجعلنا نَصِفُ البيانات على انها تجميعية متوازنة (Balanced Panel Data)، ان (α_0) تمثل حد القطع، و s(β) تمثل متجه المعاملات للمتغيرات التفسيرية المستخدمة s(X) قيد الدراسة، كما ان (u_{it}) يمثل المتغير العشوائي. ومن المهم جدا اعطاء البلدان الاسلامية نوع من الخصوصية بإضافة متغيرات وهمية (D_1, D_2, D_3) معينة كما سيأتي ذكرها، عندئذ فـــان هذه المتغيرات الوهمية

$$Y_{it} = \alpha_0 + \alpha_2 D_{2i} + \alpha_3 D_{3i} + \beta_1 X_{1it} + \beta_2 X_{2it} + \ldots + \beta_n X_{nit} + u_{it} \ldots(3)$$

ستُعطي نوعا من الخصوصية لمجموعات معينة من البلدان الاسلامية المكونة لإجمالي البلدان الاسلامية عينة البحث. ان الانموذج الجديد رقم (٣) يُطلقُ عليه قياسيا بـأنموذج

انحدار اصغر المربعات - للمتغير الوهمي (Least – Square Dummy Variable - LSDV) [٢٧] .

رابعا: توصيف المتغيرات المستخدمة، ومصادر البيانات

لقد قام الباحث باختيار المتغير التوضيحي، ومجموعة من المتغيرات التفسيرية بحسب ما هو متوفر عالميا من بيانات موثوق فيها، وبعد اجتياز الاختبارات الاحصائية ومدى انطباق اشارة معلمة المتغير للواقع، فقد تم الوقوف على مجموعة من المتغيرات سنقوم الان بذكرها:

١. ***المتغير التوضيحي او الرقم القياسي للسيطرة على الفساد*: وهو الرقم القياسي الصادر عن البنك الدولي من قبل Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, (2012) ولقد تم اعادة تشكيله كما تم ذكره في المبحث السابق بغرض جعله اكثر تجانسا مع البيانات المستخدمة في البحث. ومن خلال الشكل البياني رقم (١) فقد تبين بانه يأخذ نمطا مقوسا لمقلوب الحرف (U)، مما يشير الى ان هذا**

الشكل البياني رقم (١) خط الاتجاه العام للمتغير التوضيحي السيطرة على الفساد

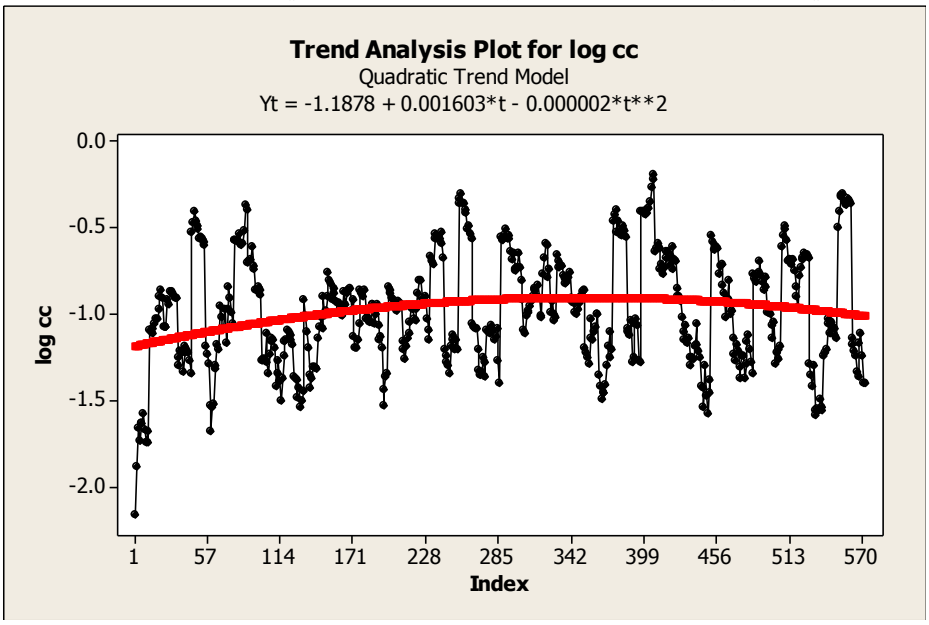

- **تم اعداد الشكل البياني من قبل الباحث، بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Minitab وباستخدام البيانات التجميعية للسيطرة على الفساد بالاعتماد على المصدر الاتي:**

1. **Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, (2012)"The World wide Governance Indicators : A Summary of Methodology, Data and Analytical Issues", World Bank Policy Research on XLS.**

المتغير التوضيحي في البلدان الاسلامية مجتمعة يبتدئ عند مستوى منخفض من السيطرة عليه والبالغ ١١% في افغانستان ، ثم يبدأ بالتحسن ليصل الى اعلى مستوى بحوالي 82 % في قطر، ولكنه سرعان ما ينخفض ويعاود التدني في السيطرة عليه بحوالي ٣١,٩% عند اوزبكستان، مما يشير الى انتشار الفساد بين البلدان الاسلامية، اذ بلغ المتوسط الحسابي العام لعينة البلدان الاسلامية ٣٩% وهو مستوى متدني اقل بكثير

من المستوى المتوسط في السيطرة على الفساد ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل البياني السابق.

٢. **حكم القانون *(Rule of Law-RL)*: وهو مقياس يعكس مدى احترام المجتمع والتزامهم بالقانون، وهو يشمل الالتزام بالعقود بكافة انواعها، وحقوق الملكية، الشرطة، والمحاكم، ومدى انتشار الجريمة والعنف من عدمه كما انه يمثل مدى الشفافية والثقة التي يتمتع بها الجمهور بحكم القانون [٢٩]. يعرف الرقم القياسي لحكم القانون من قبل البنك الدولي، على انه مؤشر يقيس مدى ملائمة القوانين وانطباقها على حياة المجتمع المدني وعلى مجريات الحياة اليومية ويتعلق بالعقود والقوانين من تملك وتأجير...وغيرها. إن حكم القانون يعمل على إعطاء القوة القانونية وإشاعتها في المجتمع، وعندما لا يكون هناك حكم للقانون في المجتمع، فان السلوك الإجرامي سيزداد، وتظهر معه ظواهر أخرى في المجتمع كالسوق السوداء، وعمليات الاحتيال الصغيرة منها والكبيرة[٣٠].**

ان حكم القانون هو احد الركائز التي تقوم عليها الادارة الحكومية، والتي يسمح من خلالها بحماية جميع الاشخاص، والمؤسسات، وكل ما هو موجود من ممتلكات (عامة و خاصة) من ضمنها الدولة نفسها، والذي يتم فرضه بالتساوي على الجميع، وينفذ من خلال قضاء مستقل، وبما يتلاءم مع الحقوق الدولية للإنسان ويشترط بحكم القانون الاتي[٣١]:

١. **ان يكون حكرا على الدولة، ويتم فرضه بالقوة في حالة نشوب النزاعات.**
٢. **ان يحقق الامان للأفراد من الاخرين عند التملك الشرعي.**
٣. **ان تُلزِمْ الحكومة نفسها بالقانون (ان تطبقه على نفسها قبل الاخرين) وان لا تستغل الحكومة القانون بغرض الاستبداد.**
٤. **ان يتميز حكم القانون بالبساطة، والوضوح والاستقرار بغرض تطبيقه بشكل صحيح ويسمح للآخرين بإدارة شؤونهم بحرية وبدون خوف.**
٥. **ان حكم القانون نزيه، ويسري على الجميع.**
٦. **انه يحمي حقوق الانسان وجوهر الحريات.**
٧. **ان هناك ثقة وقناعة بالقانون وبالمؤسسات القضائية على انه موجود ليسهل ادارة الحياة اليومية للأفراد .**

لقد اعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة حربها على الفساد من خلال الاعلان المرقم ٤/٥٨ في٣١/ تشرين الاول /٢٠٠٣ اكدت فيه وجود مخاطر حقيقية تجاه الاستقرار الاجتماعي، والمؤسسات الحكومية، والمبادئ الديمقراطية والاخلاقية، وتعرض التنمية وحكم القانون للخطر من جراء انتشار وتعاظم الفساد [٣٢] يكاد يجمع الخبراء واراء الكثير من الدراسات مثل دراسة Marie and Hodess,2007 بان بلدان (مينا) من اهم البلدان الاسلامية التي ينتشر فيها الفساد سواء كان ضئيلا ام كبيرا فهو مرتبط ومتجذر بالبنية السياسية للحكومات لوجود انواع محددة من انظمة الحكم مثل (الدكتاتوريات العسكرية، الانظمة الاستبدادية، الانظمة الملكية) فهذه البلدان تتصف بتدخل كبير للحكومات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة حجم القطاع العام او قطاع الدولة، وتدني كبير في رواتب الموظفين، ومساهمات ضئيلة جدا من قبل الجمهور بالقرار والمشاركة السياسية سواء كان في حق الانتخاب او حق التعبير. ان منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا لها خصوصية عند مقارنتها عالميا بكونها حققت مستويات اقل من المتوسط في مجال (الشفافية، والحريات، والتصويت الانتخابي، و مكافحة الفساد) [٣٣].

ان الرقم القياسي لحكم القانون قد تم بناءه بنفس الطريقة للمتغير التوضيحي للسيطرة على الفساد، لان كلا الرقمين قد تم استخدامهما من نفس مصدر البيانات. بمعنى اخر ان الرقم الاصلي كان يقع ضمن مدى (±٢,٥)، واصبح بعد التعديل يقع بين (٠-١٠٠) % الصفر يعني اداء حكومي ضعيف جدا، في حين ان المئة تعني اداء حكومي قوي ومقبول جدا من العامة. لقد كانت القيمة العليا ٠,٦٨٦ اي نسبة ٦٨,٦% تقريبا، والقيمة الدنيا بلغت ٠,١٠ اي حوالي ١٠% تقريبا ، في حين بلغ الوسط الحسابي بلغ ٠,٣٩ اي نسبة ٣٩%.

شكل رقم (٢) العلاقة بين السيطرة على الفساد(CC) وحكم قانون (ROL)

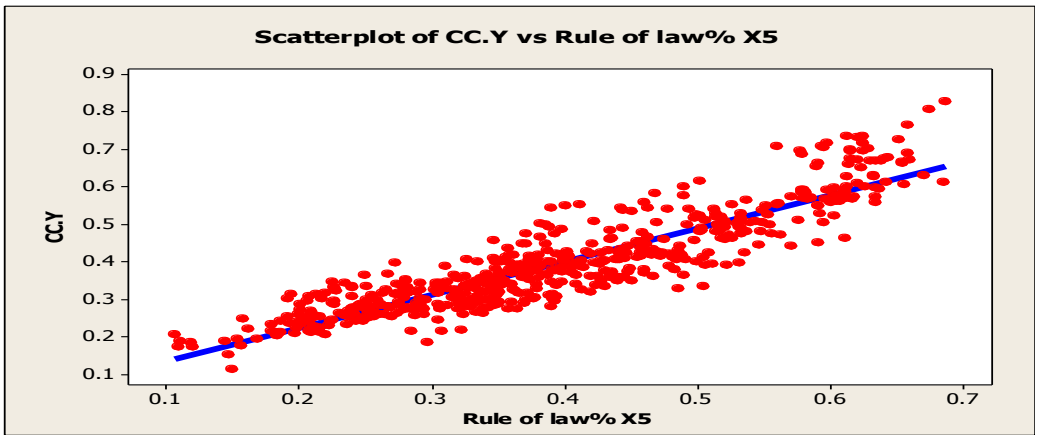

- تم اعداد الشكل البياني من قبل الباحث، بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Minitab وباستخدام البيانات التجميعية للسيطرة على الفساد بالاعتماد على المصدر الاتي:
- **Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, (2012)"The World wide Governance Indicators : A Summary of Methodology, Data and Analytical Issues", World Bank Policy Research on XLS.**

من خلال الشكل البياني (٢) يتبين بان هناك علاقة ايجابية قوية بين حكم القانون والسيطرة على الفساد في بلدان مجلس التعاون الاسلامي، فكلما زاد الرقم القياسي لحكم القانون كلما زادت معه السيطرة على الفساد مما يعني تواجد اداء حكومي قوي في فرض القانون، ولكن البيانات توضح لنا كمتوسط عام للرقم القياسي لحكم القانون بلغ حوالي ٣٩% ما يعني بان الاداء الحكومي دون المتوسط او ان حكم القانون لايتمتع بشفافية ولا ثقة من قبل الجمهور بسبب التطرف الزائد والاستبداد بالقانون، الامر الذي يجعلنا نصرح بالقول بان الاستبداد بالقانون سيؤدي الى كبت الفساد وليس السيطرة عليه لان القانون سيكون فعالا على معظم شرائح المجتمع و غير فعال البته على زمرة معينة جالسة في الحكم ومحصنة من حكم القانون مع مجموعة اخرى صغيرة ومنتخبة مساندة لهذه الزمرة .

٣. ***مستوى متوسط دخل الفرد الحقيقي- Log qdp.pc*** : ويقصد به متوسط دخل الفرد المقيّم بالقوة الشرائية المعدلة (PPP) عالمياً. وهو عبارة عن قيمة الناتج المحلي الاجمالي مقدرا بالقوة الشرائية المعدلة بالدولار لسنة معينة، مقسوما على عدد السكان لنفس السنة، يعد هذا المتغير مشهورا وكثير الاستخدام في الدراسات التطبيقية للفساد، فهو يعد مؤثرا ومتأثرا في السيطرة على الفساد، أي انه يستخدم كمحدد تفسيري كما في دراسة (Abdiweli and Hodan, 2003; Mocan, 2004; Hafeez and Naveed, 2006; Ghulam and Anwar, 2007) و

يستخدم كمتغير توضيحي يتأثر بالفساد كما في الدراسة المشهورة لـ (Mauro, 1995)[٣٤].

لقد تم تجميع البيانات عن متوسط دخل الفرد من بيانات البنك الدولي لكل بلد موجود في عينة البحث لـ(٥٢) بلدا اسلاميا للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠) ومن خلال رسم العلاقة بين لوغاريتم متوسط دخل الفرد الحقيقي (رفاهية الفرد)، والرقم القياسي للسيطرة على الفساد، فقد تبين بان العلاقة ايجابية (طردية)، اذ كلما ازدادت رفاهية الفرد في المنطقة الاسلامية، كلما ازدادت السيطرة على الفساد والعكس بالعكس.

شكل رقم (٣) العلاقة بين السيطرة على الفساد(CC) رفاهية الفرد (Log PC)

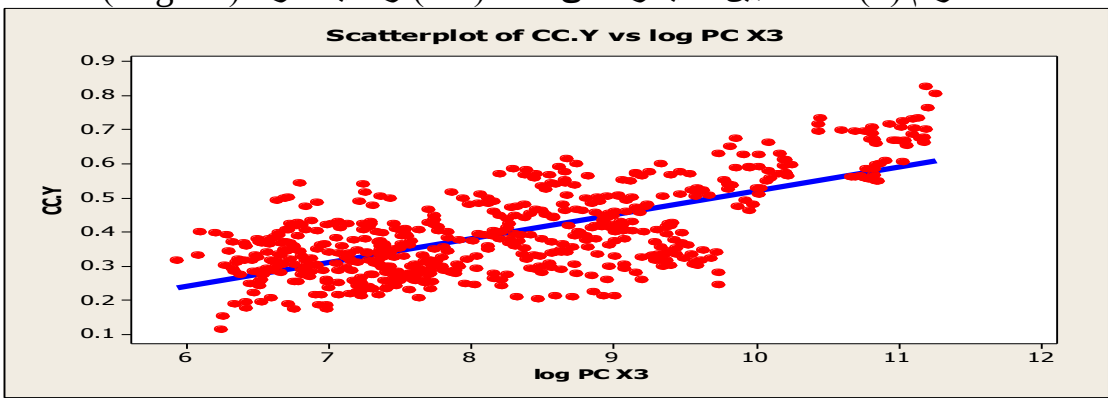

• تم اعداد الشكل البياني من قبل الباحث، بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Minitab وباستخدام البيانات التجميعية للسيطرة على الفساد بالاعتماد على المصدر الاتي:

1. Kaufmann, et al, 2012.
2. www. WB data base query on xls.

٤. ***نسبة الانفاق الاستهلاكي الحكومي Government consumption expenditures***

المقصود في هذا المتغير الانفاق الاستهلاكي الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، وهو يمثل في هذه الدراسة حجم تدخل الدولة في الاقتصاد او حجم القطاع العام. لقد تم الاعتماد على بيانات البنك الدولي، للفترة الزمنية (٢٠٠٠-٢٠١٠) لـ(٥٣) بلدا من البلدان (٦٣) الاسلامية. ان الفساد الاقتصادي يعني بيع القطاع العام من قبل الموظفين الرسميين للحصول على منافع خاصة، والتوسع من قبل الحكومة يعني ازدياد الحجم الحكومي في الاقتصاد اي خلق فرص اكبر للفساد، والتربح من خلال زيادة العلاقة بين البيروقراطيين والفاسدين. وبشكل عام في البلدان النامية فان القطاع الخاص يكون في اولى مراحل التكوين وغير قادر على التطور الا بشكل بطيء، ومن اهم الواجبات للحكومة تجاه هذا القطاع هو توفير التوطن واعادة توزيع الموارد بما يخدم تنشيط وتطور القطاع الخاص، والعمل بكفاءة[٥٣]. ولكن في حقيقة الامر وبالنسبة للبلدان الاسلامية تبين العكس، اذ ان حجم تدخل الدولة بميزانية مرتفعة في الاقتصاد يؤدي الى زيادة السيطرة على الفساد، وهذا الامر اكدته بعض الدراسات التي اثبتت بان هناك علاقة ايجابية طردية بين السيطرة على الفساد والانفاق الحكومي، مثال ذلك دراسة Lapalombara, 1994, p338 التي ركزت فيها على البلدان الإسكندنافية، وفي دراسة Elliott, 1997, p182-183 وُجِدَت نفس العلاقة

وكانت دراسته تشمل (٨٣) بلدا من بلدان العالم، وتم تأكيد ذلك ايضا من قبل دراسة Adsera, Boix and Payne, 2000.

لقد بررت بعض الدراسات هذه العلاقة الايجابية بين زيادة السيطرة على الفساد وزيادة حجم الانفاق الحكومي مثل دراسة Elliot الى وجوب الاخذ بنظر الاعتبار لنوعية الحكومات [٣٦]، في حين ان دراسة Rajkumar and Swaroop, 2001 اكدت على ان سبب هذه العلاقة يعود الى ان معظم الانفاق يتم صرفه على الصحة والتعليم، وهما مجالان يصعب فيه التكسب عن طريق الفساد او انه محدود النشاط [٣٧].

ويتضح ومن خلال الشكل البياني (٤) بان هناك علاقة طردية بين السيطرة على الفساد وحجم القطاع العام .

شكل رقم (٤) العلاقة بين السيطرة على الفساد(CC) وحجم التدخل الحكومي (GC)

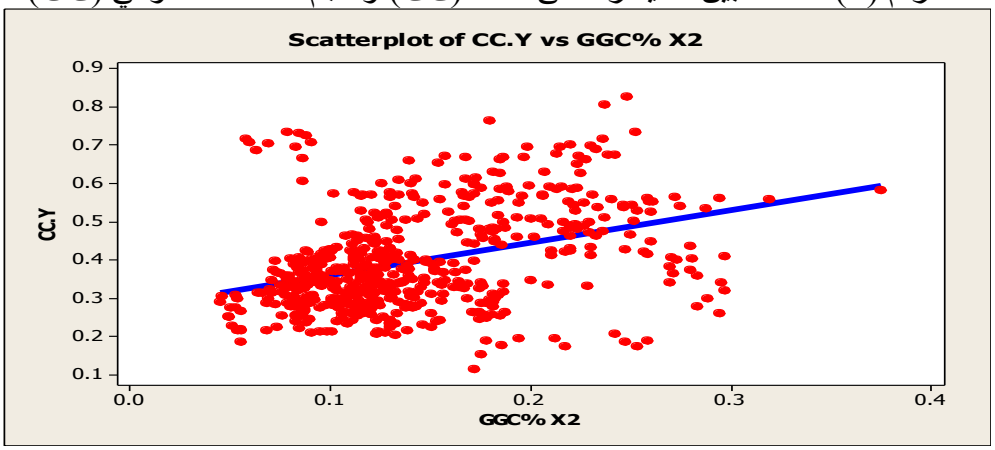

* تم اعداد الشكل البياني بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Minitab بالاعتماد على مصدر البيانات الاتي:

1. Kaufmannm et al, 2012 on xls.

2. www. WB database query, search XLS.

٥. ***الرقم القياسي للديمقراطية (Democracy Index)***: وهو مقياس لدرجة الديمقراطية في البلد يصدر من قبل منظمة غير حكومية هي البيت الحر Freedom House ومركزه في الولايات المتحدة الامريكية، أُنشيء لأول مرة عام ١٩٤١. ان هذا الرقم شائع الاستخدام في البحوث الاقتصادية في العالم والذي تألف من رقمين فرعيين وهما الحقوق السياسية (Political Rights) والحريات المدنية (Civil Liberty)، وهو يندرج في سبع مستويات، الرقم الاعلى يعني لا وجود للديمقراطية (لا حريات مدنية ولا حقوق سياسية) للمواطن، اما الصفر فهو يعني اقصى درجات من الحرية. لقد قام الباحث بإعادة تشكيل هذا الرقم من خلال تحويل المقياس من سبعة درجات الى نسبة مئوية، كما في الرقم القياسي للسيطرة على الفساد.

تعد الديمقراطية أمرا مرغوبا فيه من قبل العامة خصوصا فيما ما يتعلق بتعميق حكم القانون، وتحقيق مجتمع أكثر انفتاحا وأكثر حرية في الاختيار، كما أن للديمقراطية سياسات مستقرة أقل تطرفا وأقل فسادا. و حسب تقرير الأمم المتحدة لعام (٢٠٠٢) فان الديمقراطية تعد كفوءة في إدارة وحل النزاعات من خلال تجنب الكوارث والحروب.

من خلال الشكل البياني(٥) يتبين بان الرقم القياسي للديمقراطية ذو تأثير عكسي في السيطرة على الفساد، اي كلما انعدمت الحريات المدنية والحقوق السياسية، ازداد الفساد أو

حصل ضعف في السيطرة على الفساد، ان هذا التبرير مطابق للدراسات والبحوث بهذا الشأن مثل دراسة Michale T. Rock, 2007 التي يؤكد فيه بان معظم النماذج التحليلية للعلاقة

شكل رقم (٥) العلاقة بين السيطرة على الفساد(CC) والرقم القياسي للديمقراطية (DEMOC)

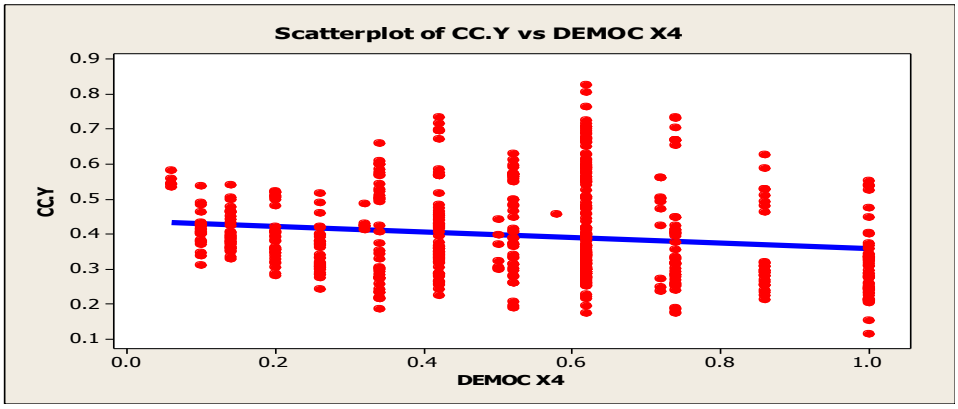

*** تم اعداد الشكل البياني بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Minitab بالاعتماد على مصدر البيانات الاتي:**

1. **Kaufmannm et al, 2012 on xls.**
2. **www.freedomhouse.org.**

بين الفساد والديمقراطية تفترض علاقة عكسية مفادها (اكثر ديمقراطية تعني فساد اقل)، كما تؤكد دراسات اخرى بان البلدان المتحولة الى الديمقراطية في بداية عهدها بالديمقراطية يحصل فيها زيادة ونشاط في الفساد كنتيجة عن الانتقال الى اللامركزية، مما يجعل من العلاقة بين الديمقراطية والفساد تأخذ شكل الحرف U المقلوبة كما في دراسة Mohatdi and Roe, 2003 ودراسة McLeod, 2005 ودراسة Rock, 2003 [٣٨].

٦. الرقم القياسي لأسعار المستهلك Consumer Price Index: يعرف هذا المحدد من قبل البنك الدولي على انه التغيرات الحاصلة في التكاليف لسلة منتخبة من السلع والخدمات الاستهلاكية الخاصة والمهمة للمستهلك، وهذه التغييرات قد تبقى على حالها او تتغير عبر الفترات الزمنية. ويسمى ايضا بمحدد التضخم، وهو يعد احد عوامل الاقتصاد الكلي، واحد المتغيرات الممثلة للسياسة النقدية والمالية، وتؤكد دراسة Hasim, et al, 2012 التي تناول فيها عينة لـ (٩٧) بلدا للفترة ٢٠٠٢ـ ٢٠١٠ على ان للتضخم اثرا ايجابيا وقويا في الفساد، فكلما ازداد الرقم القياسي للتضخم كلما دفع الموظفين بالتعاطي بالرشوة فيزداد الفساد، لقد تم تأكيد هذه العلاقة من قبل دراسة Paplica, 2011, 471 ودراسة Di Tella, 2004 [٣٩].

ان الشكل البياني رقم (٦) يوضح وجود علاقة عكسية بين التضخم والسيطرة على الفساد، اذ كلما ازداد التضخم كلما قلت السيطرة على الفساد.

شكل رقم (٦) العلاقة بين السيطرة على الفساد (CC) والتضخم (CPI)

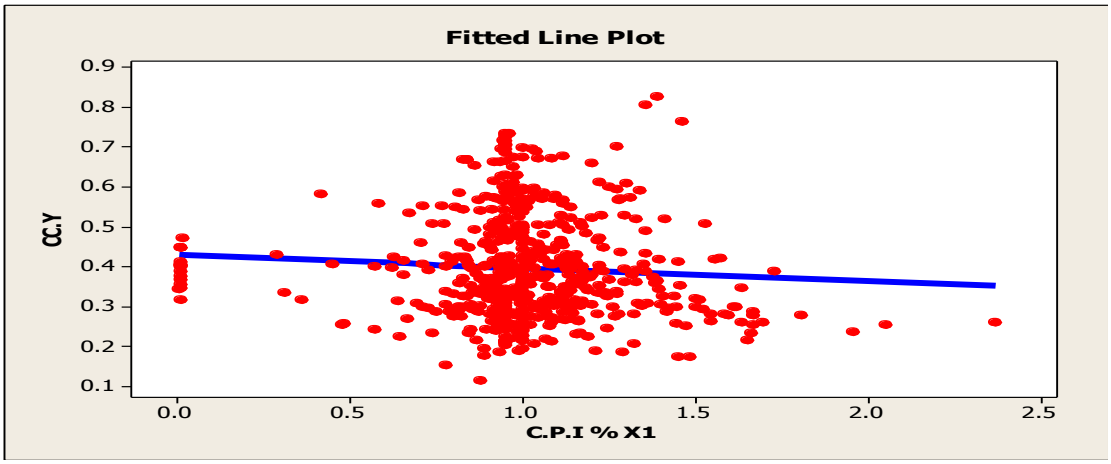

1. **Kaufmannm et al, 2012 on xls.**
2. **www. WB database query, search XLS**

خامسا: نتائج التطبيق الاحصائي

قبل البدء بإجراء الانحدار المتعدد نرى بانه من المناسب اعطاء جدول توضيحي بالمتغيرات التي تم استخدامها في الانحدارات الثلاث والبالغ عددها تسعا، وكما هو موضح في الجدول رقم (1) تم توزيع المتغيرات على ثلاثة انواع وهي: النوع الاول ؛ المتغير التوضيحي ممثلا بالرقم القياسي للفساد ورمزه (Y)، والنوع الثاني؛ المتغيرات التفسيرية وهي (التضخم X1،

جدول رقم (١) توضيحي بالمتغيرات المستخدمة في الانحدارات الثلاث

ت	المتغير	الاسم المختصر	موقعه في الانحدار
١	الرقم القياسي للسيطرة على الفساد %	CC	Y
٢	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم) %	C.P.I %	X1
٣	نسبة الانفاق الاستهلاكي الحكومي العام %	GGC%GDP	X2
٤	لوغاريتم متوسط دخل الفرد (مستوى الرفاهية)	LOGPC	X3
٥	الرقم القياسي للديمقراطية %	DEMOC	X4
٦	الرقم القياسي لحكم القانون %	Rule of Law	X5
٧	المتغير الوهمي لبلدان افريقيا	d. AFRICA	D1
٨	المتغير الوهمي لبلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا (MENA)	d. MENA	D2
٩	المتغير الوهمي للأنظمة السلطوية	Authoritariation Regimes	D3
١٠	المتغير الوهمي للأنظمة الهشة او الضعيفة	Hybrid Regimes	D4

- **تم اعداد الجدول من خلال البيانات التجميعية المستخدمة من قبل الباحث بالاعتماد على المصادر الاتية:**

1. **Kaufmann, et al, 2012.**
2. **www. WB data base query on xls.**
3. **Laza Kekic, (2007, 2010), " the economic intelligence units index of democracy", the economist jornal, pp3-5, pp 5-7.**

ونسبة الانفاق الاستهلاكي الحكومي X2، ومستوى الرفاهية X3، والرقم القياسي للديمقراطية X4، والرقم القياسي لحكم القانون X5)، اما النوع الثالث؛ فهو يشمل المتغيرات التفسيرية الوهمية (D1, D2, D3, D4) .

من خلال الجدول (٢) يتبين بان ***جميع المعلمات معنوية*** ولها نفس الاشارة المتوقعة في البحوث السابقة ماعدا نسبة الانفاق الحكومي فان اشارته غير متفق عليها في الدراسات والبحوث لوجود تضارب في النتائج وكما تم شرحه في المبحث السابق .

سيتم تحليل الانحدار الثاني باعتباره الافضل اعتمادا على معنوية المعلمات التي هي عند مستوى ثقة عالي وبمستوى خطأ منخفض جدا بلغ اقل من ١%. ان معادلة الانحدار رقم (٢) مقبولة احصائيا اذ بلغت احصائية (F=520) وهي معنوية عالية لقد كشفت إحصائية (F) المقدرة بان العلاقة التأثيرية للمتغيرات التفسيرية في المتغير التابع (حقيقية) لان قيمة F المقدرة (٥٢٠) أكبر من قيمة (F) الجدولية. كما ان معامل التحديد المعدل يبين بان هذه المتغيرات التفسيرية المستخدمة في الانحدار مسؤولة عن ٨٦,٤% عما يحدث في الفساد للبلدان الاسلامية وهي تعد نسبة عالية ايضا.

في الانحدار الثاني كان حد القطع (الثابت) سلبي و قريب من الصفر، عندما تكون جميع المتغيرات التفسيرية بنوعيها، وحد الخطأ مساوية للصفر فان قيمة (Y) المتوقعة تساوي (0.07-) %. ، والجدير بالإشارة هنا فان حد القطع (الحقيقي) يتوجب ان يكون قريب من الصفر وليس قيمة سالبة، في حين ان حد القطع المحتسب تبين بانه سالب القيمة والسبب يعود الى ان حد القطع يتألف من ثلاثة مكونات وهي (قيمة حد القطع الحقيقي، والمتغيرات التفسيرية التي لم يتم ادخالها في الانموذج، ومتوسط حد الخطأ للمعادلة الحقيقية اذا لم تكن مساوية للصفر) [٤٠].

وكما هو موضح في الجدول رقم (٢) فقد كان تأثير التضخم عكسي في السيطرة على الفساد، ما يعني بانه اذا ازداد التضخم بمقدار ١٠٠% فسيؤدي الى انخفاض السيطرة على الفساد او (انتشار الفساد) بمقدار ٣% ان هذا التأثير معنوي عند نسبة خطأ ١% احصائيا .

لقد تبين من خلال الانحدار الثاني بان نسبة الانفاق الحكومي له تأثيرا ايجابيا في السيطرة على الفساد، اذ ان زيادة الانفاق بنسبة ١٠٠% سيؤدي الى زيادة السيطرة على الفساد بمقدار ٣%، وان هذا التأثير حقيقي ومعنوي عند مستوى خطأ ١%.

لقد كشف الانحدار الثاني الى ان مستوى التنمية الاقتصادية او مستوى الرفاهية معبرا عنه بـ (لوغاريتم متوسط دخل الفرد) ذو علاقة ايجابية حقيقية عند مستوى معنوية عالية وبنسبة خطأ بلغت ١%، فزيادة مستوى الرفاهية بمقدار ١٠٠% سيؤدي الى زيادة السيطرة على الفساد بمقدار ٢,٣%.

تعد الديمقراطية من المتغيرات المهمة في مكافحة الفساد او السيطرة عليه، ولكن يشترط بهذا المتغير بان الحكومات الجديدة المنتخبة تتصف بالشفافية، والوطنية، ووجود وعي سياسي للجمهور مع حسن الاختيار لمرشحيها، فيما كشفت نتائج الانحدار الى ان الرقم القياسي للديمقراطية ذو تأثير *معنوي* عكسي في السيطرة على الفساد، اذ كلما ازداد الرقم القياسي للديمقراطية والذي يعني (حريات مدنية وسياسية وحق انتخابي متدني) كلما ادى ذلك الى انخفاض السيطرة على الفساد أي زيادة الفساد، فاذا ازداد الحرمان (الانتخابي والحريات المدنية) بمقدار١٠٠% فانه سيؤدي الى تدني أو انخفاض السيطرة على الفساد بمقدار ٣,٢%.

جدول رقم (٢) قياس تقدير اهم المحددات للفساد في البلدان الاسلامية (٢٠٠٠-٢٠١٠)

المتغيرات	المعلمات		
	معادلة الانحدار رقم (1)	معادلة الانحدار رقم (2)	معادلة الانحدار رقم (3)
حد القطع (الثابت)	-0.0255	-0.004	-0.033
	(-1.60)***	(-3.84)*	(-1.96)**
التضخم (X1)	-0.032	-0.031	-0.032
	(-4.2)*	(-4.2)*	(-4.39)*
نسبة الانفاق الاستهلاكي الحكومي (X2)	0.29	0.31	0.27
	(7.6)*	(8.16)*	(7.07)*
لوغاريتم متوسط دخل الفرد الحقيقي(X3)	0.017	0.023	0.017
	(6.76)*	(8.72)*	(6.50)*
الرقم القياسي للديمقراطية (X4)	-0.028	-0.032	-0.069
	(-2.8)*	(-3.11)	(-5.96)*
حكم القانون (X5)	0.72	0.67	0.73
	(28.06)*	(25.3)*	(29.09)*
المتغير الوهمي لأفريقيا (D1)	———	0.036	———
		(6.68)*	
المتغير الوهمي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا MEN (D2)	———	0.027	———
		(4.3)*	
المتغير الوهمي للأنظمة السلطوية (D3)		———	0.046
			(6.23)*
المتغير الوهمي للأنظمة الهشة او الضعيفة(D4)		———	0.021
			(2.88)*
معامل الارتباط المعدل احصائية R-Sq (adj)	%85.2	%86.4	%86.1
احصائية F معنوية معادلة الانحدار	657.6	520	407.4
عدد المشاهدات N	572	572	572

ملاحظة: القيم بين القوسين تمثل احصائية (t)، فيما تمثل العلامة (*) معنوية المعلمة عند مستوى خطأ 1%، و (**) معنوية المعلمة عند مستوى خطأ 5%، و (***) معنوية المعلمة عند مستوى خطأ 10%. ان الانحدارات الثلاث تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لانخفاض وتدني تقدير (Durbin Watson)، مما يؤدي الى تحيز المقدرات وابتعادها عن القيم الحقيقية، فهي ليست (افضل المقدرات لكنها تبقى كفوءة وصالحة في التحليل).

ولقد كان متغير حكم القانون من اقوى المتغيرات التفسيرية المؤثرة في السيطرة على الفساد معنويا ورقميا، فهو يقع في المرتبة الاولى بالترتيب، فلو ازداد الرقم القياسي لحكم القانون (شفافية وعدالة اكبر في تطبيق القانون) بمقدار ١٠٠%، فانه سيؤدي الى زيادة السيطرة على الفساد بمقدار ٦٧%.

ان الغاية من استخدام المتغيرات الوهمية هو تطبيق انموذج انحدار المربعات الصغرى ذات المتغير الوهمي (Least sqware Dummy Variable Regression Model - LSDV) [٤١]، وفيه سيتم تقدير الحد الثابت بحسب خصوصية مجاميع معينة من البلدان كجزء معين من العينة الكلية للبلدان. لقد تبين بان معلمة المتغير الوهمي D1 للبلدان الافريقية ذو معنوية عالية وعند مستوى خطأ ١%، ايجابي الاشارة، ومن خلال طرح معلمة

D1 من حد القطع الخاصة بالانحدار الثاني سنحصل على حد القطع الخاص بالبلدان الافريقية، والذي يمكن من خلاله حساب متوسط الفساد في البلدان الافريقية وهي تساوي (-0.040 =0.036+0.076-)، في حين بلغ متوسط الفساد او حد القطع D2 لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا (-0.049 =0.027+0.076-)، اما باقي البلدان فهي تساوي (-0.076).

ومن خلال الجدول رقم (٣) يتبين بان مصفوفة معاملات الارتباط الجزئية - بيرسون مقبولة للجميع، ومنخفضة الا في ارتباط المتغير X3 مع X5 وهذا يعد امر طبيعي لان الدخل او رفاهية الفرد على علاقة قوية بحكم القانون على اساس ان حكم القانون يعد من المتغيرات الحكومية او من (متغيرات السيطرة الحكومية) . كما تبين المصفوفة بان حكم القانون يعد من اهم المتغيرات المؤثرة في السيطرة على الفساد او كبته في البلدان الاسلامية، ومن الجدير بالإشارة فان حكم القانون مُسَيَّسْ في البلدان الاسلامية اذ بلغت نسبة البلدان المحكومة سلطويا (65%) =100*(374/572)، لـ(٣٤) بلدا اسلاميا سواء كانت هذه الحكومات (ملكية، دكتاتورية بأنواعها، شمولية ذات الحزب الواحد، عسكرية).

جدول رقم (٣) مصفوفة الارتباط الجزئية بيرسون - الخاصة بمعادلة الانحدار الثانية

	Y	X1	X2	X3	X4	X5	D1	D2
Y	1							
X1	-0.07	1						
X2	0.38	0.05	1					
X3	0.7	0.03	0.24	1				
X4	-0.15	-0.08	0.03	0.22	1			
X5	0.9	-0.02	0. 28	0.69	-0.2	1		
X6	-0.27	0.001	-0.26	-0.56	-0.33	-0.31	1	
X7	0.53	-0.08	0.31	0.55	-0.34	0.51	-0.48	1

- **تم اعداد المصفوفة بالاعتماد على البيانات التجميعية باستخدام البرنامج الاحصائي MINITAB.**

الاستنتاجات

ان هذا البحث تناول (٥٢) بلدا اسلاميا ناميا تم دراستهم في عينة واحدة للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)، اهم ما ميز البلدان الاسلامية انتشار النظم السلطوية فيها اذ بلغت نسبتها ٦٥% تقريبا، وعلى الرغم من ان هذه النسبة تعد كبيرة الا اننا لا يمكن وصفها بعدم الوطنية، وما يؤخذ على هذه البلدان في عينة البحث بان الانفاق الحكومي او كما وصفها تيريزمان (Treisman, 1999) بالمركزية الحكومية[٤٢] بان لها تأثيرا كبيرا في تدني كفاءة وفعالية القطاع الاستثماري الخاص، لقد اكد (Ahmet and Veganzones, 2006) بان بلدان الشرق الاوسط وشمال افريقيا (MENA) تعاني من انخفاض مستمر في القطاع الاستثماري الخاص لان (المركزية الحكومية) كانت اداة قوية ساهمت بتحجيم الاستثمار الخاص لاسيما للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)، وخفض كفاءته، لقد صنف المؤسسات الحكومية لبلدان (MENA) انها مؤذية للاستثمار الوطني الخاص، ويشير الباحث الى ان هناك انخفاض في الاستثمار الخاص لمنطقة (MENA) بلغت نسبته ٢,٤% يقابله زيادة في بلدان افريقيا ١٥,٨% [٤٣].

اما حكم القانون فكان تأثيره كبيرا وواضحا في كبت الفساد وليس السيطرة عليه بدليل ان المتوسط العام للرقم القياسي للسيطرة على الفساد بلغ حوالي ٣٩% وهو مستوى متدني.

فحكم القانون رغم إيجابيته في التأثير بالسيطرة على الفساد الا أنه يعد عنصرا مدعما للحكومات السلطوية التي الفت حوالي ٦٥% من عينة البحث، وحكم القانون لدى معروف بالتشدد الكبير، قد يتخذ في بعض الاحيان طابع العنف عند التطبيق ضد الجماهير، فالبيروقراطيون يتجنبون الفساد خوفا من سطوة الدولة قبل ان يخافوا من العقوبات القانونية المنصوص عليها.

اتضح من خلال الدراسة بان هناك ثلاث اطراف ادت الى تفاقم وانتشار الفساد وهي:

١. **الطرف الاول والاهم هو الحكومة، اذ تبين اثرها السلطوي في البلدان الاسلامية وعدم تقبلها لأي عملية اصلاح او رغبة حقيقية.**
٢. **وبناء على الفقرة السابقة فان هناك اضطراب اقتصادي اجتماعي سببه السياسات الاقتصادية والاجتماعية الخاطئة المستمرة (سياسات مالية، سياسات نقدية، حرمان المجتمع من الحقوق المدنية والمشاركة السياسية) .**
٣. **ويتفق الباحث الى ما ذهب اليه Ghulam and Anwar, 2007, p762 بان هناك ضعف واضح لدور الدين في تحجيم السلوك الشعبي وعامة المجتمع باتجاه تحديد الفساد، فتفعيل المجتمع وتوعيتهم من خلال القادة الدينيين يعد احدى وسائل مكافحة الفساد هذا الامر متأتي من طرفين وهما: القادة (السياسيون ورجال الدين) على حد سواء.**

المصادر بحسب ورودها في البحث

1. **Paolo Mauro, (1997), " why worry about corruption ? economic Issues", International Economic Fund, USA, p1**
2. **Patric Glynn, Stefen J. Kobrin and Moises Main, (1997)," The Globalization of Corruption", Institute for international economic, p7.**
3. **Inge Aumandsen, (1999), "Political corruption: an Introduct-ion to the Issues" , Chr. Michelsen institute, Development Stu-dies and Human Rights, Bergen, Norway, p1.**
4. **Johann Graf Lambsdorff, (2002),"Corruption and Rent Seeking", Public Choicem Klawer Academic Publisher, Netherland, No: 113, p97.**
5. **Tyler Cowenm, Amihai Glazer and Henry Mc Millan, (1994), " Rent Seeking can Promote the Provesion of Public goods", Economics and Politics, Vol: 6, No: 2, p 131.**
6. **Jonathan Moran, (1998),"Corruption and NIC Development : A case study of South Korea", Crime Low and Social Change, Kluwer Academic Publisher, Netherland, Vo:29, p 161.**
7. **Johann Graf Lambsdorff, (2006), " Consequent and Causes of Corruption – What do we know from cross- section of countr-ies?", Diskussionbeitrage Nr.V-34-05, Volkswirtschaftliche Reihe ISSN 1435-3520, University of Passau, p 1, pp 13-14.**
8. **Johann Graf Lambsdorff, (1999), " Corruption in Empirical Research – A Review", 9th International Conference, Durban, South Africa(10-12), December 1999, p1.**
9. **Abdiweli M. Ali and Hodan Said Isse, (2003), "Determinants of Economic Corruption: A Cross – Country Comparison", Cato Journal, Vol. 22, No:3(winter 2003), pp 449-466.**
10. **Naci Mocan, (2004), "What Determines Corruption? International Evidence From Economic Research", Working Paper 10460, Cambridge, pp 1-49.**
11. **Hafeez UrRehman and Amjad Naveed,(2007), "Determinants of Corruption and its Relation ti GDP: (A Panel Study)", Journal of Political Studies, Vo: 12,Wenter, pp27-59.**
12. **Ghulam Shabbir and Mumtaz Anwar, (2007), " Determinants of Corruption in Developing Countries", The Pakistan Developing Review 46:4 Part 2, (winter), pp751-764.**

١٣.صالح العلي، (٢٠٠٥)، "وسائل مكافحة الفساد الاقتصادي في القطاع العام في الاقتصاد الاسلامي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢١، العدد الاول، ص ٢٢٨.

١٤.عبد الرحمن محمد العيسوي، (٢٠٠٩)،" تحليل ظاهرة الفقر: دراسة في علم النفس الاجتماعي"، منشورات الحلبي الحقوقية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، ص ٢٤١، ٢٥٠، ٢٥١.

١٥.شيبوط سليمان و سبخاوي محمد، (٢٠١١)،" مكافحة الفساد الاقتصادي من منظور اسلامي"، بحث مقدم الى الملتقى الدولي الاول لمعهد العلوم الاقتصادي، التجارية وعلوم التسيير، مؤتمر الواقع ... ورهانات المستقبل (٢٣-٢٤) شباط/٢٠١١، ص٢، ١٢،١٤.

16. Harry Syeldadyo and Jakob de Haan, (2006), "The determin -ants of Corruption", Paper Prepared in faculty of Economics, University of Groningen, Netherland, p4.
(Uni_Konstanz.de/…/Discussion_paper_No_19_SEESOX_november_2008. pdf)

17 . Ulrich von Alemann and Heinrich-Heine, (2008)," Political Corruption in Europe: Causes, Consequences, Challenges", Wissenschaftszentrum Nordhein - *Westfalen*, Dusseldorf, Germany, p1. (www.wz.nrw.de/wz/veranstaltungen/gic/vortrag%20von%Almann%20korruption.pdf)

18. Vito Tanzi, (1998),"Corruption Around The World Causes, consequences, Scope and Cures", International Monetary Fund Staff Paper, Vol: 45, No: 4, pp 564-565.

19. Ackerman S., Rose, (1994), "The political Economy of Corruption", Institute for International Economic Corruption Global Economic, pp42-43. (www.iie.com)

٢٠. كمبرلي آن اليوت، (٢٠٠٠)، "الفساد ولاقتصاد العالمي"، ترجمة محمد جمال إمام، مؤسسة الأهرام، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص ٢٠٢، ٥٠.

21. Alemann., Ulrich von and Heinrich-Heine, Op cit, p2.

22. Dilyan Donchev and Ujhelyi, Gergely, (2008), "What do Corruption Indices Measure ? ", Working Papers, Harvard University, p2. (www.claas.uh.edu/faculity/gujhelyi/corrmeasures.pdf)

23. Hohan Graf Lambsdorf, (2004)," Background paper to the 2004 corruption perciptions Index", Transparency International (TI), and University of Passau, September, p1-2.

24. Lambsdorf, 2006, op cit, p4.

25. Daniel Treisman, (2007), "What have we learn about the ca uses of corruption from ten years of Cross-National Empirical Research? ", Annual Review of Political Science, Vol: 10, pp211- 244 . (www.polisci.usla.edu/faculity/treisman)

26. Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, (2012), "The Worldwide Governance Indicators : A Summary of Methodology, Data and Analytical Issues", World Bank Policy Research on XLS.

27. Damodar N. Gujarati, (2003),"Basic Econometrics", fourth edition, Mc Graw- Hill, USA, 638-642.

28. Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, (2010)"The World wide Governance Indicators : A Summary of Methodology, Data and Analytical Issues", World Bank Policy Research , working paper No: 5430, pp7.

29. Steve Radelet., , (2003),"Indicators for the Millennium Challenge Account: A note on Data", Central for Global Development, P1. (www.worldbankorg/wbi/governance).

30. Steve Radelet., , (2003),"Indicators for the Millennium Challenge Account: A note on Data", Central for Global Development, P1.

(www.worldbankorg/wbi/governance).
31. Charlottesville, Virginia, (2011)," Rule of Low Handbook a Practitioners Guide for Judge", Center for Low and Military Operations, USA, p3
32. United Nation, (2004)," United Nation Convention Against Corruption", New Yorkm USA, p2
33. Mari Chen and Robin Hoess, (2007), Over View of corruption in MENA Countries, Transparency International, p1, p2.
34. Paulo Mauro, (1995), "Corruption and Growth", The quarterly Journal of Economic , Vol:110, No:3, pp681-312.
(www. IVSL)
35. Abdiweli and Hodan, op cit, p463.
36. Lambsdorff, op cit, p14.
37. Hafeez and Naveed, op cit, p42.
38. Michale T. Rock, (2007), "Corruption and Democracy", Economic and Social Affairs, DESA working Paper, No:55, pp1-2.
39. . Hasim Akca, Ahmet Yilmaz Ata and Coskun Karaca, "Inflation and corruption Relationship: Evidence from Panel Data in Developed and Developing Countries", International Journal of Economics and Financial Issues, Vol: 2, No: 3, pp281-282.
40. A. H. Studenmund, (2006)," Using Econometrics: A practical Guide", fifth edition, Pearson Addison Wesley, New York, USA, p204.
41. Damodar N. Gujarati, Op Cit, pp 642-643.
42. Johann Graf Lambsdorff, (1999), "Corruption in Empirical Research-AReview", International Anti-Corruption Confer-ence, Durban, South Africa, 10-15 December, p3.
43. Ahmet Faruk Aysan and Marie Ange Veganzones, (2006), "Government and Private Investment in the MENA", Public Disclosure Authorized, World Bank Policy Research, Working Paper(3934), June, p3.